إبداعات صيفية من وحي الساعة الواحدة ظهراً

□ د. نعمة العبادي

عندما تصل درجات الحرارة في صيفنا المميز ،والمدعوم لوجستياً بانقطاع طويل للكهرباء ،تنتابني حالة من الإغماء أشعر عندها بأن أجزاء مخي وأماكن الذاكرة فيه يسيح بعضها على الآخر،مثل ألوان الآيس كريم عند تعرضها للحرارة ،وفي مثل تلك اللحظات أشعر بإيحاءات مختلفة ،منها ما يعلق بذهني ومنها ما لا أستطيع القبض عليه ،ويتبخر لحظة أن أفتح عيني . في ظهيرة يوم الأحد ٢٠١٢/٦/٢٤،طرقني وحي الحالة في الساعة الواحدة ظهرا ،وكأني أسأله بلهجة ملحة يرافقها صراخ ،ما هو الحل لأزمتنا السياسية الراهنة ،وما هو الحل لمعضلة الكهرباء؟ فيجيب:ابتداع أزمة جديدة .لم يزد الكثير من التفاصيل، وقد أحال إكمال مشروع هذه النبوءة الصيفية إلى ذكائي.

هاربون من الكهرباء الى الماء

من يقلب سجل تاريخ السياسات الإجرائية بتمعن يصاب بالذهول والحيرة، حيث يجد صوراً من الإبداعات والحيل ما يعبر عن عبقرية فذة،أو شيطنة غريبة لا يكاد إبليس أن يتمكن بالإتيان بمثلها.

من هذه الأمور الغريبة هي ابتداع الأزمات،أو تعويم الأزمات ،أو تسفيه الأزمات ،أو تصعيدها .وعلى الرغم من أن أدبيات نظرية المؤامرة لها حصة وافرة في هذا الموضع ،إلا أن الكثير من الصور غير منضوية تحتها قطعاً.

تؤكد مرحلة ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ،أن سياسيينا قد طالعوا هذا السجل جيدا ، واستفادوا منه كثيرا ،وخصوصا في مجال خلق الأزمات وتطويرها وتصعيدها ،فنكاد نعيش بين أزمة وأزمة أزمة أخرى ، وهو الأمر الذي يجعل الشارع ملتهبا بنقص الأمن والخدمات ،ويدور الناس حول أنفسهم ،ويشعرون بالانهيار لكثرة القلق.

فإذا كان واقعنا متخما بالأزمات، وخصوصا في المرحلة الراهنة، فما معنى هذه النبوءة، وكيف يكون الحل الأخير في ابتداع أزمة جديدة؟

توسلت كثيرا بملائكة الهجير الصيفي من أجل إعانتي ولو بمفاتيح صغيرة للوصول إلى حل، فجاء الجواب في جلسة غثيان أخرى، أن الأزمة التي لا بد من ابتداعها ينبغي أن تكون "أزمة شريفة". وهنا تزداد الحيرة، فما معنى أزمة شريفة؟ لكن الإبداع العراقي لن يتوقف، وقد اهتديت إلى صورتها.

يرى سيناريو هذه الأزمة ،أن تتصدى إحدى القوى السياسية ،أو الكتل النيابية للحديث عن مشكلة الكهرباء بطريقة مختلفة ،فقبل أن تبدأ بفتح النار إعلاميا ،لا بد لها أن تقوم بإنجاز عمل مهم ، يتمثل في استقصاء منهجي وموضوع وصادق لجميع النفقات التي تمت على قطاع الكهرباء منذ نيسان ٢٠٠٣ ،وما هي المشاريع التي تم تنفيذها أثناء هذه الفترة ،ومن هم المسؤولون الذين تولوا هذا الملف وأشرفوا على إدارته ومباشرة الإنفاق فيه ،بحيث يصل الاستقصاء إلى مدراء المديريات والأقسام والمحطات ولجان البيع ،وما هي القوانين والقرارات التي تم طرحها وتطبيقها (وطنيا ومحليا) من أجل معالجة هذه الأزمة ، وما هي العقوبات التي تم توجيهها للمقصرين ودرجة تنفيذها ومدى التغيرات التي حصلت بعدها ،ومن هي الجهات التي يشك بدورها السلبي في هذا الملف؟

تعرض المعلومات التالية مبوبة وممنهجة على الرأي العام ، وتطالب الكتلة الساعية في هذه (الأزمة الجديدة النبيلة) ،كل المقصرين والمتواطئين في الحكومة التنفيذية ومجلس النواب والحكومات المحلية ، بالاستقالة أو تقديم أجوبة وافية وصحيحة أمام جلسة طارئة لمجلس النواب وبحضور الرئاسات الثلاثة .يرافق هذه الدعوة تحرك شعبي منظم واسع النطاق في كل المدن العراقية ،حيث ينزل العراقيون إلى الشارع في اعتصام مدني مفتوح في كل الشوارع ،دون أن تكون هناك لافتة لحزب أو صورة لزعيم أو شعار أو مطلب آخر غير مطلب واحد يتمثل :(في حل جذري للكهرباء ،بحيث يلمس الناس نتائج واضحة قبل أن ينسحبوا من الشوارع) ، ويبقى المسؤولون في كل السلطات في حالة طوارئ ، ويمنع السفر والإجازات لحين الوقوف على حل حقيقي لهذه الأزمة.

تساهم المرجعيات الدينية وهيئات الإفتاء بشكل واسع ومباشر في دعم هذه الحركة ، ومساندة الشارع إلى حين الوصول إلى نتيجة حقيقية ،بحيث لا يتم تسويف ،أو تعويم التحرك ، ويحرم على الجمهور التنازل أو التقاعس قبل أن يبلغ مطالبه المنشودة.

تتميز هذه الأزمة المبتدعة عن غيرها من الأزمات التي نصطلي بنارها منذ التغيير والى هذه اللحظة بميزات مهمة منها :أولا :أنها تساهم بشكل فاعل في تجاوز الأزمة الحالية التي تجثم على صدر المشهد السياسي ، وتكاد تشل حركة البلد ،ويلوح منها شرر خطر ،فالواقع السياسي في العراق تعود على أن الأزمة تحركها وتدفعها أو تذيبها أزمة جديدة .وثانيا :تمثل انشغال بأزمة شريفة تتصل بمطالب الجمهور وحاجاتهم ،فبدل الصراع على السلطة ، وتقاسم المغانم ، وتبادل لغة الاتهام والتخوين ،ينشغل الجميع في أزمة نبيلة لا يلام أحد في تصعيده لها ،أو مدافعته عن حقوق الناس فيها ، ولنر ولو لمرة واحدة،أن قوانا السياسية تختلف من أجلنا ولأجلنا.وثالثا:إذا كان التصعيد والتوتر وعدم القبول بالحلول الوسطية حالة سيئة في الأزمات السابقة لأنه صراع من أجل الذات ، فإن التزمت والصلابة والمواقف المبدئية هنا محمودة ومطلوبة ،بحيث لا يساوم أحد على حقوق الناس ومطالبهم.ورابعا :أعتقد أن المشهد الذي تم تخيله إذا ما تم بشكل منتظم ،فإنه بالتأكيد يوصلنا إلى حل مقبول لمعضلة مستعصية يعيش العراقيون تحت وطأة مراراتها من سنين دون أن يروا في الأفق حلا حقيقيا ، خصوصا ،وأنهم اعتادوا على نتيجة عكسية لوعود المسؤولين بتحسن الكهرباء ،فكلما ظهر مسؤول وقال : إن الكهرباء ستتحسن أو أننا حصلنا على حصة جديدة من الكهرباء ،فهذا يعني في فهم الناس ،أن ساعات القطع سوف تزيد، وقد تختفي الكهرباء أصلا.

قد يدافع البعض ،بأن السلطة بكافة أقسامها راغبة في حل مشكلة الكهرباء ، ولا طريق للوصول إلى حالة أفضل ،لذلك لا جدوى من هذه الأزمة المبتدعة ، والجواب ،أن هناك قرائن ودلائل وشواهد (من داخل البيت وخارجه)، تؤكد خلاف هذه الحقيقة. فالاجتهادات غير المبنية على أسس علمية ومهنية ،والتفرد بالقرار ، والفساد المالي والإداري ، وضعف الشعور بالمسؤولية ، وعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم ومضمونة النتائج ومرصودة التوقعات ،والتقاطع بين الجهات التي ينبغي أن تشترك وتتعاون في هذا الملف الحساس ، حقائق دامغة لا يستطيع أحد إنكارها ، وهي التي تسببت في بقاء العراقيين تحت حرارة لاهبة طيلة هذه السنين . وليس الأمر يتوقف عند مشكلة الحر فقط، فالمعامل المعطلة، والمصالح المتضررة، والمشاريع المعوقة ،نتائج أخرى لانقطاع الكهرباء غير المبرر.

أهيب بالقوى السياسية والكتل الانتخابية ،أن تسارع للمنافسة على هذه الأزمة المقترحة (النبيلة) ،للخروج من عيب الصراع على السلطة ،وشائنة الانغماس بالمصالح الشخصية ،وتدارك العراقيين المساكين من صيف لهاب وحر قاتل ،يعطل المصالح والمنجزات والعقول ،ويفسد الصحة والمزاج ،ويحول الحياة إلى جحيم .فهل من مستجيب؟

×مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

من يتحمّل نتائج التغرير بهم؟

□ عزيز الربيعي

ضعف الرقابة الفعلية على منظمات المجتمع المدني و تأخير سن قانون الأحزاب السياسية و بعد الحرية غير المسبوقة في طباعة المنشورات والمجلات والكتب وتسييس بعض المؤسسات الإعلامية للجهات الممولة لها جعل الشباب العراقي عرضة للتغرير من أجل غايات موقتة تتلخص في الغايات الانتخابية والسياسية .

يستثمرون طاقتهم بما يخدم بلدهم

فعندما تدق الانتخابات الأبواب نرى المطالبات بحقوق المرأة و الشباب تتصاعد من خلال المنابر الإعلامية و السياسية و تبدأ البعض من منظمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي المبطن بتقديم الامتيازات و الدعم للناشطين في مجال الشباب و ذلك لتمرير بعض الأفكار و الأهداف السياسية بين أوساط الشباب ،حيث لا تمتلك هذه المنظمات إيديولوجيا ثابتة تعمل على تطبيقها ،و في حقيقة الحال هي براغماتية تعمل على جعلها إيديولوجيا في مثل هذه الأوقات ، علاوة على أن العمل المدني في العراق متراجع كثيراً و غير مشجع و خاصة مع فقدان القوانين و التشريعات التي تحدد العمل الحزبي و المدني . هذه المنظمات الشبابية والسياسية في الوقت الحالي لا تمثل سوى وجهات نظر للجهات التي تتبع لها ، وهي لا تمتلك حرية الإرادة في التفكير وخلق ماهو جديد ، بل هي للأسف مجرد أدوات بيد الجهات التي تمولها ، وعراقنا الجديد أمتلأ في الآونة الأخيرة بتلك المنظمات والأحزاب التي عادة ما تذهب إلى تغيير مسمياتها أو تعمل على إنشاء تشكيلات جديدة لها عندما ترى أنها فشلت في استقطاب الشارع العراقي ، واليوم نرى أن الساحة العراقية بدأت تزخر بهذه التشكيلات وهي تحاول جاهدة أن تستقطب شريحة الشباب كونها شريحة واسعة ومؤثرة وممكن لها أن تغير مسار بوصلة العملية السياسية ، ومع قرب الانتخابات نرى أن الوعود والشعارات و لغة التسقيط تجد لها مديات أوسع في الساحة العراقية، فكل من تلك الأحزاب والمنظمات يشرع في تقديم برنامج يحاول أن يركز في الكثير من بنوده على فئة الشباب ، وهذا الأمر لا يمثل سوى جانب من جوانب الدعاية الانتخابية والذي سرعان ما يخبو بريقه مع فوز الجهة التي نادت بها ، وحينها سيبدأ التنصل من الوعود التي أطلقت خلال الانتخابات و لهذا نرى أن الكثير من الشباب بدأ يفقد الثقة بالوعود وأصبح ينظر لها بعين الريبة والشك .

و مع ذلك فهنالك آمال كثيرة يعلقها الشاب العراقي على الحكومة العراقية بكافة مفاصلها عسى أن يجد حلاً مجدياً لما يعانيه من سوء في الحالة الاقتصادية و النفسية التي تسببت بها الأزمات التي تمر على العملية السياسية و التي كان وما زال المواطن البسيط يدفع ثمنها كبطالة و الفساد الإداري و المالي وعدم مشاركة الشباب في صناعة القرار و غياب فرص العمل و غيرها ،هذه المجموعة من العوامل قد أثرت سلباً على الشاب العراقي مع تسجيل زيادة واضحة في عدد حالات الطلاق بين الشباب وانخفاض حالات الزواج . فمعظم الذين يتحدثون يشرحون كيف و أين ومتى بدأت مشاركة الشباب في صناعة مستقبل أوطانهم لكن لم يتحدث أحد من هؤلاء عن السبل و الكيفيات التي يمكن من خلالها الارتقاء بواقع الشاب العراقي ، وهنا نقول :لا ينبغي أن يستغرب المسؤولون وبقية المجتمع من زيادة نسبة البطالة وإقبال الشباب بأعداد متزايدة على المقاهي التي زاد عددها بصورة كبيرة جدا لتستوعب العدد الكبير من الشباب الذي لا يجد عملاً يليق به ، ولا ينبغي أيضا أن يتعجب البعض من تزايد المشاكل والانحرافات بين صفوف الشباب وذلك لفقدان النوادي والمراكز الترفيهية والأعمال التي يقحم فيها الشباب في العطل الصيفية ،كالمخيمات والعمل الشعبي وغيرها ،فحالة الإحباط والبطالة والمستقبل المجهول تفرز عوامل لا نحبذها لشبابنا و نتمنى أن لا نصل إليها كي نعمل على تلوين حياة المواطن العراقي في المستقبل بصورة أفضل . فهل يا ترى هنالك أمل يلوح في الأفق يحمل كل طموحات الشباب الواعي بأهمية دوره في المجتمع قبل أن تتفاقم الأمور ؟

طموح المرأة للمساهمة في تغيير مجتمعها

□ صابرين فالح

ماهو واقع المرأة العراقية، بعد قرابة السنوات العشر، من دخول القوات الأمريكية العراق وما تبعه من سقوط النظام المباد الذي حكم العراق لأكثر من ثلاثين عاما، الذي كانت عقود حكمه مليئة بالظلم والاضطهاد، الذي طال جميع أبناء المجتمع، وخصوصا المرأة، التي هجَّرت ورمّلت واضطهدت، لأسباب ليست لها صلة مباشرة بها في أغلب الأحيان، بل قد يكون نتيجة آراء إو تصرفات خالفت النظام من قبل احد أفراد عائلتها. تساؤل نطرحه لنرى مدى التقدم والمكاسب التي نالتها المرأة العراقية بعد التضحيات والمعاناة الكبيرة التي مرت بها. لقد استبشر شعبنا خيرا، في بداية سقوط النظام، أن القادم سيكون عصرا للحرية، ونيل الحقوق، خصوصا للمرأة العراقية التي عانت الكثير من الويلات كما ذكرنا. ولكن لو ألقينا نظرة شاملة على واقعها، وما تم إنجازه من مكتسبات لها، خلال هذه السنوات الماضية، نجد أن الأمور لم تتغير كثيرا، عما عانته من ظلم واضطهاد سابقين، فكل الوعود التي قطعت لها لتغيير واقعها، لم تخرج عن نطاق وعود على ورق، وكل ما كانت تحلم بحصولها على دور ريادي في مجتمعها، ظل في إطار الأحلام والأمنيات.

ففي مجال السياسة وصنع القرار، وبعد أن تأملت المرأة العراقية خيرا من نظام الكوتا الذي يعطيها حق المشاركة في العملية السياسية، وصنع القرار، لم يتعدَ دورها في هذا الشأن، عن أن تكون تكملة عدد لاغير، ولم تسهم بشكل فعال في صنع القرارات أو إحداث تغييرات في العملية السياسية، كما كان طموحها، بعد ذلك أصبح قرار الكوتا من القرارات التي طواها النسيان.

لقد زاد واقعها سوءا عما كان عليه، وازداد عدد الأرامل، نتيجة القتل والفتن الطائفية ،وبذلك ازداد عدد الأيتام، الذين أصبح على المرأة أن تعيلهم وتقوم بتنشئتهم وسط ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة جدا، وازداد عدد المطلقات للأسباب نفسها، ولو ألقينا نظرة شاملة، لرأينا أن المرأة العراقية كبلت وقيدت حريتها بشكل كبير، في كل نواحي حياتها، حتى في أبسط وأهم حقوقها، واختياراتها الشخصية، من ملبس أو سلوك، لا يخرج على ثقافة وعادات مجتمعها، لكن البعض اعتبر ذلك يخالف الدين والشرع، ولا يجب السكوت عنه، والأغرب أن هذا الأمر كان على مستوى رسمي، مثل الأقوال والتصريحات، التي كانت تصدر من قبل وزارة المرأة، التي من المفارقات أن تكون المرأة هي من تتولى شؤونها.

وكانت هناك محاولات عديدة لصدور بعض القرارات في مجال الأحوال الشخصية، كالسعي لإلغاء القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يحمي المرأة في كثير من فقراته ويعزز حقوق المرأة الشرعية في مجال الزواج والطلاق.

غيبت المرأة وأقصيت وهمشت.. ما يعني إرجاعها إلى الخلف بتنميط دورها في الحياة وإرغامها على عدم المشاركة في بناء المجتمع والتنمية، وإبعادها عن الدور السياسي الذي تطمح إليه في إيصال صوتها وفرض قراراتها على الدولة. فحقيقة الفكر الذكوري المهيمن على المجتمع العراقي يرفض اعتبار المرأة إنساناً كاملاً.. ويريد المرأة تابعة قابعة في البيت أمية ضعيفة ومنكسرة.. يخشى تفوقها..

فهل سيستمر هذا الواقع بعد قرابة السنوات العشر من تغيير النظام أم ستثور المرأة العراقية على واقعها وتحاول تغييره بشتى الصور، هذا ما سنتركه للأيام كي تجيب عنه.